الأمم المتحدة

TD/557

Distr.: General
28 November 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة السادسة عشرة

جنيف

20-23 تشرين الأول/أكتوبر 2025

الإقليمية في زمن عدم اليقين

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري

ملخص أعدته أمانة الأونكتاد

1- أكدت الأمينة العامة للأونكتاد في افتتاح مناقشة المائدة المستديرة ما يكتسيه التكامل الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التجارة من أهمية متزايدة لمعالجة عدم اليقين في التجارة الدولية. وأشارت إلى أن الإجراءات التجارية الأحادية الجانب أصبحت أكثر تواترًا، فبات من المستحيل التنبؤ بها، وكان أثر ذلك مفرطا على البلدان النامية، وكذلك على الشركات الصغيرة العاملة فيها.

2- ومضت قائلة إن التجارة الإقليمية توفر في ظل هذه الظروف القرب وإمكانية التنبؤ ومسارا عمليا للمضي قدمًا. وعلى وجه التحديد، تشكل الإقليمية المندمجة مع العولمة نهجًا عمليًا عندما يكون التقدم المتعدد الأطراف متوقفًا. وخلافاً للتكتلات الإقليمية الحصرية، عززت الإقليمية المندمجة مع العولمة التكامل الدولي مع الحفاظ على شمولها للشركاء غير الإقليميين. وقالت إن مبادرات من قبيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية تقدم أمثلة ناجحة للوحدة والانفتاح. وعلاوة على ذلك، أكدت من جديد التزام الأونكتاد بدعم جهود التكامل الإقليمي التي تعزز التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع.

3- وتمحور اجتماع المائدة المستديرة الوزاري حول حلقتي نقاش. وكان المتحدثون في حلقة النقاش الأولى هم وزير الصناعة والتجارة المغربي؛ ووزير التجارة والعلاقات الاقتصادية الخارجية لتركمانستان؛ ووزيرة الدولة لوزارة التجارة في كمبوديا. أما حلقة النقاش الثانية فقد كان المتحدثون فيها وزير الصناعة والتجارة والعمالة في بوتان؛ ووزير التجارة العراقي؛ والسكرتيرة الأولى للإدارة الحكومية للتجارة في كينيا. وأدارت المناقشات مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية في الأونكتاد.

4- وبحثت الجلسة الأولى الأهمية المتزايدة التي تكتسيها الإقليمية المندمجة في العولمة في المشهد التجاري الحالي المتقلب، وكيف أن التكامل الإقليمي والشراكات بين بلدان الجنوب تشكل في الآن ذاته حاجزا أمام عدم اليقين العالمي ونقطة انطلاق نحو مشاركة متعددة الأطراف على نطاق أوسع.

الرجاء إعادة الاستعمال

5- وبالتركيز على الإقليمية المندمجة في العولمة باعتبارها استجابة استراتيجية إلى استحالة التنبؤ بالتجارة، اتفق المتحدثون في أن توطيد التعاون الإقليمي يمكن أن يساعد في التخفيف من تحديات التجارة العالمية وتبادلوا الرؤى والتجارب. وسلط أحدهم الضوء على الشبكة الواسعة من اتفاقيات التجارة الحرة التي يستفيد منها المغرب والتي تغطي قرابة نصف اقتصادات العالم. وقال إن هذه الشبكة قد عززت إلى حد كبير القدرة التنافسية والابتكار في البلد، وهو ما يدل على فوائد الإقليمية المندمجة في العولمة. وأكد مشارك آخر في حلقة النقاش أهمية الإقليمية المندمجة في العولمة بالنسبة إلى البلدان النامية غير الساحلية. وأوضح أن التعاون الإقليمي يتيح إنشاء ممرات تجارية وشراكات في مجال الطاقة ومبادرات رقمية ومناطق تجارية استراتيجية، وأن هذه العناصر كلها تساهم في تهيئة مناخ استثماري أكثر قابلية للتنبؤ. وشدد على الحاجة إلى التعاون المرن والاحترام المتبادل، لا سيما أن بلدانا مثل تركمانستان ماضية في العملية المفضية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وناقشت متحدثة أخرى رفع اسم كمبوديا من فئة أقل البلدان نمواً. وشددت على دور الإقليمية المندمجة في العولمة في ضمان الانتقال السلس والحد من استحالة التنبؤ فيما يتعلق بالتجارة. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة باعتبارهما مثالين للتعاون الإقليمي المفتوح الناجح الذي يساعد على توفير الاستقرار للتجارة والاستثمار.

6- وتناول المتحدثون في حلقة النقاش أيضا التحديات التي تواجه الإقليمية المندمجة في العولمة، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة. ودعا أحدهم إلى إعادة تقييم قواعد التجارة، لا سيما في مجال الخدمات، لتعكس بصورة أفضل واقع الاقتصاد العالمي المتطور. وسلط متحدث آخر الضوء على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، والنهوض بالرقمنة، ودعم التحولات في مجال الطاقة، وتحسين الربط بشبكات النقل. ودعت متحدثة أخرى إلى التحرير التدريجي، مع أوجه مرونة مدمجة وفترات انتقالية أطول. كما شددت على الحاجة إلى بناء القدرات والمساعدة التقنية، لا سيما في مجالات مثل التجارة الإلكترونية والبنية التحتية الرقمية.

7- وبحثت حلقة النقاش الثانية كيف يمكن للتكامل الإقليمي أن يكون بمثابة أساس لتعددية الأطراف، وكيفية ضمان أن تكون الإقليمية مكملة ومعززة للجهود المتعددة الأطراف وأن تساهم في التنمية المستدامة.

8- واتفق المشاركون في أن الإقليمية المندمجة في العولمة تكمل النظام التجاري المتعدد الأطراف وتيسر مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية. ووصف أحد المتحدثين التعاون الإقليمي بأنه جسر إلى تعددية الأطراف ووسيلة للتغلب على القيود الجغرافية، مثل موقع البلد غير ساحلي. وأكد بعض المتحدثين أن المشاركة النشطة في التكامل الإقليمي تعزز مواقفهم التفاوضية في المحافل المتعددة الأطراف، بما في ذلك عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كما شدد متحدثون على أهمية توسيع نطاق اتفاقيات التجارة الإقليمية لدعم التنمية الشاملة والمستدامة. ودفع بعض المتحدثين بأن الاتفاقات التجارية الحديثة يجب أن تتجاوز القضايا التقليدية مثل التعريفات الجمركية والوصول إلى الأسواق. وقالوا إن تلك الاتفاقات ينبغي أن تتضمن بدلاً من ذلك أحكاماً تتعلق بالتجارة الرقمية والخدمات والاستثمار والاستدامة. واعتبر أحدهم أن هذه العناصر أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع. ووصف متحدث آخر مثال مبادرة مدينة اليقظة في غيليفو، وهي منطقة في بوتان، مؤكدا أن التعاون القائم على الثقة يوفر مرونة وفعالية أكبر من النماذج التي تحركها المنافسة.

9- وأشارت مديرة حلقة النقاش إلى أن المناقشات سلطت الضوء على سبل تحديد المجالات التي يمكن للأونكتاد أن يركز فيها جهوده الرامية إلى دعم الدول الأعضاء عن طريق المساعدة التقنية وتحليل السياسات وتنمية القدرات. كما سلط أحد المتحدثين الضوء على نقاط قوة المؤسسة التي تساعد البلدان

النامية على بناء استراتيجيات تفاوضية وإصلاح الأطر القانونية وتحسين البيانات والتحليلات التجارية. ودعا إلى استمرار الدعم المقدم من الأونكتاد في تلك المجالات. وحث متحدث آخر الأونكتاد على توسيع نطاق مساعدته للبلدان التي تتطلع إلى تحقيق الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. كما دعا متحدث آخر إلى تقديم الدعم المستمر لتعزيز مشاركة البلدان، مثل العراق، في التكامل الإقليمي وفي عمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.